

ترجمة وإعداد: سمير صراص

المدن المختلطة:

خمس مدن فلسطينية في ظل ديمقراطية إسرائيل*

مفهوم التعايش أيضاً. وعكا، في نهاية سنة ٢٠٠٠، مدينة ممزقة، وغاضبة، ومضطربة، يعاني سكانها جراء الانهيار الشديد الذي أصاب الحياة المشتركة ويبحثون، على المستوى المجتمعي، عن حلول وإجابات لم تقدمها سياسة الحكومة. وهذه الحلول التي يأتون بها لا تحسّن، في أي حال، ما كان يفترض أنه نموذج للتعايش.

يصف الكاتبان الأجواء التي سادت مدينة عكا عقب الصدمات الأخيرة بقولهما: "أصبحت بلدة عكا القديمة، التي يقطنها عرب فقط، مكاناً حزيناً خلال الأسابيع الأخيرة. فمعظم المحال التجارية مغلقة، والباقي خال من الناس..."

"لقد اختفى اليهود. ولكونهم مدعورين وغاضبين، فإنهم يعاقبون جيرانهم العرب ويبتعدون عن البلدة القديمة، التي كانت حتى الشهر الماضي مركز جذب للتجارة والتسلية..." ثم يورد الكاتبان بضعة معطيات في شأن التركيبة الديموغرافية للمدينة، غير المستقرة والمتغيرة دوماً، سواء بسبب السياسة الرسمية التي تسعى لتغيير الميزان الديموغرافي أو بسبب النظرة الشعبية التي تتطلع إلى الانتقال للعيش في مناطق أرقى، بعيداً عن العرب. "في موازاة السكان العرب الذين يعيشون في محنة، لكنهم يشعرون بالانتماء إلى المكان، يعتبر السكان اليهود عكا محطة انتقال إلى حياة أفضل في مكان آخر. في سنة ١٩٨٣، كان يعيش في عكا ٣٨,٠٠٠ نسمة، عشرون في المئة منهم من العرب؛ ربع سكان المدينة تقريباً من المهاجرين الجدد الذين أتى كثيرون منهم من جورجيا والقفقاس؛ نحو

يعالج الكاتبان، في سلسلة من التقارير الميدانية التي كتبها خلال تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠**، الوضع الاجتماعي - السياسي في خمس مدن إسرائيلية يشكل المواطنون العرب فيها نسبة مهمة من السكان، وشبكة العلاقات بين سكانها اليهود والعرب في ضوء الهبة الشعبية لعرب الداخل، التي ترافقت مع انتفاضة فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.



عكا: غياب الجذور اليهودية

يتناول الكاتبان في الحلقة الأولى من هذه السلسلة مدينة عكا، التي تضم أعلى نسبة من العرب في المدن المختلطة كافة، فيقولان إن بعض الباحثين "يرى أ، غياب الجذور اليهودية في مدينة عكا يولد لدى سكانها اليهود نوعاً من الإحساس بالتفوق. ويتبين من سياسات الحكومات الإسرائيلية على مر الزمن أن عكا باقية، إلى حد ما، (خارج إسرائيل) إلى اليوم".

يعيش في عكا ٣٨,٠٠٠ يهودي و١٣,٠٠٠ عربي. وفي الوضع المتأزم الذي نشأ يحاول هؤلاء التعامل لا مع الفاقة التي تفاقمت هناك بعد أعوام من الإهمال فحسب، بل مع انهيار

* بقلم ليلى غاليلي وأوري نير. والنص مترجم عن الإنكليزية من موقع صحيفة "هآرتس" في الإنترنت: <http://www.haaretz.co.il>
** ١١، ١٩، ٢٧ / ١١، ٣، ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٠.

وللدلالة على هذه النظرة، يستشهد التقرير بقصة حي ولفسون الذي سُيِّد في عكا في مطلع الستينات، والذي كان مخططاً له أن يُخصَّص للمهاجرين في تلك الفترة، وللأزواج الشبان اليهود. لكن عرب عكا القديمة، التي باتت تعاني الازدحام، أخذوا ينتقلون إلى الحي بالتدريج. "في عملية توسع طبيعية رأى اليهود فيها لاحقاً بدايات مؤامرة للاستيلاء على المدينة، انتقل عرب للإقامة بشقق في مشروع ولفسون. أصبح الحي مختلطاً، وكان لبضعة أعوام مثلاً أصيلاً للتعايش. لكن عندئذ حدث تغير في الاتجاه: مع ازدياد عدد النزلاء العرب، بدأ اليهود يتركون شققهم. هناك معادلة غير مكتوبة تحدد عدد العرب الذين يكون اليهود، بناء عليها، مستعدين لتحمل وجود عرب في أحيائهم..."

إلى جانب هذه المقاومة "السلبية" للتوسع العربي، تنشط في عكا وفي غيرها من المدن المختلطة شخصيات وهيئات يهودية لمقاومة هذه الظاهرة عملياً. ففي عكا ينشط مثلاً، على هذا الصعيد، أهرون لاهياني، عضو مجلسها البلدي، وهو أيضاً من أعضاء حركة "يسرائيل بتينو". كما ينشط رومان بازوف، عضو لجنة الليكود المركزية، الذي شكل لائحة بلدية باسم "العكاويون الوطنيون". ويصف كاتبا التقرير وارهنا مع هاتين الشخصيتين بأنه أشبه بـ "النقاش العنصري"، مضيفين أن "العنصرية عادت لتصبح موضة في الأسابيع الأخيرة، وهي الآن تسمى بـ (الصراحة) بعكس الـ (المرائين الذين يفكرون بالطريقة نفسها من دون أن يصرّحوا بذلك)".

ويرى الكاتب التقرير أن "هناك وجهة نظر في الحجة التي ي طرحها لاهياني وبازوف. ف (تهويد الجليل)، كسياسة، يُنظر إليه على أنه مهمة وطنية؛ أمّا طموحهما الشخصي للمحافظة على طابع عكا اليهودي فيصفه صانعو السياسة أنفسهم بالعنصرية. من الصعب تنشئة مواطنين غير عنصريين على أساس مفهوم عنصري. فالمواطنون، كما يبدو، يصبحون ضحايا لمشكلات الهوية الخاصة بالدولة..." ويقول لاهياني وبازوف: "يجب أن نكون يقظين لئلا تسقط عكا في أيدي العرب".

نصف أطفال المدينة عرب؛ نسبة هجرة اليهود منها تعتبر من أعلى نسب الهجرة في البلد. بعض التوقعات الديموغرافية يقول إنه ستنشأ فيها أكثرية عربية خلال خمسة أعوام.

"هذه الأرقام الجامدة تنطوي على قصة فشل اجتماعي وسياسة قذرة. هناك توظيفات مالية قليلة خصصت للسكان العرب في عكا لئلا يجذب المزيد من العرب إليها. واليهود كانوا مهملين، من خلال عدم اهتمام لا تفسير له. وتحت شعار (تهويد عكا)، كقيمة وطنية، اتبعت الحكومة سياسة أدت إلى نتيجة معاكسة، فقبل عدة أعوام، مُنحت بلدات مجاورة في الشمال مزايا ضريبية استثنائية منها عكا. وتدفع سكان المدينة اليهود إلى زهارييا وكرميئيل وشلومي للاستفادة من الخفض الضريبي الذي بلغت نسبته ١٥ في المئة.

"كان الذين غادروا، بطبيعة الحال، هم الأيسر حالاً، وأكثرهم الساحقة من اليهود. أمّا الفقراء فبقوا..."

أفضت الصدامات الأخيرة، كما يقول الكاتبان، إلى تركيز الاهتمام على "صوغ برنامج وطني" لمعالجة الوضع. وفي هذا الإطار "يدور الحديث، في جملة أمور أخرى، عن توسيع الحدود البلدية لعكا كي تستوعب عدداً من اليهود يؤدي إلى استقرار التوازن الديموغرافي، (التهديد) هو الكلمة المفتاح لما يسمى التعايش في عكا؛ (التهديد) المتمثل في طابع المدينة العربي، الذي يربع السكان اليهود ويبعدهم، هو السمة الأبرز [في ذلك الحديث]".

ولمصطلح "المدينة المختلطة" مفهوم خاص في إسرائيل يفسره البروفسور سامي سموحا، مدرّس علم الاجتماع في جامعة حيفا، بقوله: "من وجهة النظر اليهودية، المدينة المختلطة هي مدينة يهودية يعيش فيها عرب... في عكا، يوجد لدى اليهود مشكلة خطيرة فيما يتعلق بعدد السكان العرب، الذي يغير طابع المدينة. والاعتراف بأن للمدينة طابعاً عربياً هو كالقول إن إسرائيل دولة ثنائية القومية. بالنسبة إلى اليهود، ليس من المهم أن يكون للدولة ككل طابع يهودي فحسب، بل أن يكون كل مكان وكل شارع يهودياً أيضاً. اليهود غير مستعدين للعيش في مكان لا يكون لهم فيه وضع مهيمن واضح".

الصورة في الجامعة كئيبة نوعاً ما؛ هناك ٦٤ عربياً فقط بين أعضاء الهيئة التدريسية؛ وهناك ٨ دائمين. لكن حتى هذين الرقمين الهزيلين يبدوان جيدين إذا ما قوبلا بمثليهما في جامعات أخرى. فبناء على مسح أجرته جمعية (سيكوي) في السنة الماضية، تضم الهيئة الأكاديمية في جامعة تل أبيب، كبرى جامعات إسرائيل، خمسة أعضاء من العرب. وهكذا الحال أيضاً في جامعة بار. إيلان. أمّا الجامعة العبرية [في القدس] فقد رفضت التعاون مع هذا المسح.

على صعيد العلاقات اليهودية. العربية بصورة عامة، ولا سيما في إثر الصدامات الأخيرة، يقول التقرير: "لكن على الرغم من النزوع إلى إضفاء طابع من الرومانسية على التعايش في حيفا، فإن العلاقات بين العرب واليهود لم تكن، في أي وقت من الأوقات، علاقات مثالية؛ وهي تردت خلال الشهرين الماضيين. فقد جرت تظاهرات عنيفة، ورسق بالحجارة، حتى أن شاباً يهودياً أطلق النار على عرب في الجزء الأسفل من المدينة، متسبباً بإصابة عربي وثلاثة يهود".

ويضيف التقرير قائلاً: "الآن يبقى اليهود بعيدين عن الأحياء العربية، والاستياء بين العرب أخذ في الازدياد. كما أن التحالف، الذي أقامه (عمرام) متسناح مع كتلة حداث [في المجلس البلدي]، مهدد بالانحيار." ويستشهد التقرير بقصة الخلاف العلني بين أحد عضوي المجلس البلدي العربيين، المحامي أيمن عودة، وبين رئيس البلدية متسناح (في إثر رفض عودة حضور حفل عشاء رسمي كان من المفترض أن يشكل "صلحة" مع العرب، لأن الموعد الذي حد له صادف ذكرى مذبحه كفر قاسم) ليستنتج أن "هذه الحادثة تحمل أصداء لانبعث الهوية القومية بين شبان المدينة، وهو اتجاه يزداد زخماً. وحتى مؤسسة مثل (بيت هغيفين)، النادي الثقافي اليهودي. العربي الذي تديره بلدية حيفا، والذي كان يعتبر، منذ فترة طويلة، نموذجاً للتعايش واحترام الثقافة العربية، بات الكثيرون من شباب السكان العرب ينظرون إليه على أنه، في أحسن الأحوال، مفارقة تاريخية، وفي أسوأها، تعبير عن الكولونيالية

ويتخذ النقاش العام في شأن هذه المشكلة منحى شبيهاً بمنحى النقاش الدائر الآن بشأن الحل مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وتستخدم فيه تعابير مثل "الفصل"، اللغة نفسها المستخدمة في النقاش بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي هذا الصدد يقول لاهياني: "هناك منذ الآن سياسة فصل تكاد تكون رسمية، لكن لا أحد مستعد للكلام عنها بصوت عالٍ..."

ويختتم الكاتبان الحلقة الأولى من تقريرهما بتوضيح للدلالة الخاصة التي اكتسبها مفهوم "المدن المختلطة" في إسرائيل، ليستنتج أنه "حقاً لا توجد مدن مختلطة في إسرائيل. ما يوجد هو أماكن كانت يوماً ما عربية، وأصبحت بعد سنة ١٩٤٨ مدناً يهودية تضم أقليات عربية متفاوتة الحجم".

حيفا: تشويه التراث العربي

يختلف الوضع في حيفا حيث "الأكثرية اليهودية لا تخشى أي (خطر ديموغرافي)، أو أي نوع آخر من الخطر متأت من جانب جيرانها العرب؛ فانخفاض نسبة العرب بين سكان المدينة ٨,٥ في المئة. يساهم في انعدام الخوف في هذه المدينة، التي يبلغ تعداد سكانها ٢٦٨,٠٠٠ نسمة".

في مدينة حيفا، العكس هو الصحيح: "خلافاً لعكا، حيث يهيمن على اليهود قلق نتيجة (التعريب)، يسيطر على العرب في حيفا قلق جزاء (تهويد) تاريخ المدينة؛ يقلقهم أن تراث مدينتهم، كما يتصورونه، يتعرض للتشويه، وهي المدينة التي كانت ذات يوم تضم أكثرية عربية، بمن فيها أرستقراطية وبورجوازية مسؤولة عن إنشاء مؤسسات متطورة".

ويرى الكاتبان أن ثمة في حيفا، التي تضم طبقة متوسطة عربية متماسكة، وليس فقط أحياء فقيرة (مع أن هذه موجودة أيضاً)، تقليداً من التعاون بين السكان في أماكن العمل، كما هي الحال، مثلاً، في جامعة حيفا، حيث تبلغ نسبة الطلبة العرب إلى اليهود واحداً إلى خمسة. لكنهما يستدركان قائلين: "بمعطيات حقيقية، تبدو

اليهودية".
 يصف د. جوني منصور "بيت هغيفين" بأنه "معهد لتشويه الثقافة العربية". ومنصور مؤرخ حيفاوي شارك في تأسيس "جمعية التنمية الاجتماعية في حيفا". وعمل هذه الجمعية، في جملة ما تقوم به من أنشطة، على تشجيع تنمية الوعي بتراث حيفا العربي بين السكان. وهذه المهمة، بحسب التقرير، ليست بالمهمة السهلة. "فمن مجموع ٧٠,٠٠٠ من سكان حيفا العرب قبل حرب ١٩٤٨، لم يبق فيها سوى ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة. وسكان حيفا العرب اليوم، في معظمهم، لاجئون انتهى بهم المطاف هم وأنسالهم إلى المدينة بعد الحرب، أو عرب أتوا إلى المدينة من قرى الجليل خلال الخمسين سنة الماضية". ويقول المدير العام لجمعية التنمية الاجتماعية، حسين إغباريه: "اليوم من غير السهل أن نغرس في أذهان الشباب إحساساً بتاريخ حيفا العربي، في وقت لا يكاد يبقى فيه عرب يتذكرون حيفا قبل النكبة". ويصف التقرير إعادة تسمية شوارع المدينة العربية تباعاً بأسماء عبرية تحمل دلالات صهيونية واضحة، وكأنه شريط متسلسل من عملية تهويد يُسقط على ذاكرة العرب التاريخية. تتركز نسبة كبيرة من العرب في الجزء الأسفل من المدينة، في منطقة وادي النسناس، وتعيش نسبة مهمة منهم في حي هدار (جبل الكرمل)، الذي "أصبح اليوم حياً يهودياً. عربياً مختلطاً استوطن فيه، خلال السنوات الأخيرة، عدد كثير من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، البالغ عددهم ٦٥,٠٠٠ مهاجر. ويشكل هؤلاء الآن نحو ربع سكان المدينة". أما الغاية من توطين المهاجرين في هذه المنطقة فهي، كما تصفها الدكتورة مي صيقل، الباحثة في إحدى الجامعات الأميركية، "تطويق العرب من الأعلى".
 في هذا الصدد يقول البروفسور أورن يفتاحل، رئيس دائرة الجغرافيا في جامعة بن غوريون في النقب: "تكاد إسرائيل تنصدر المجتمعات القائمة على فصل عنصري في العالم... وعملية الفصل العنصري لا تنفذ بطريقة بريئة. السؤال هو، في النهاية، من يخطط لمن؟ والغاية دائماً هي حصر العرب في أماكن معينة؛ وبطريقة ضمنية، زيادة

حدة الفوارق في المجتمع الإسرائيلي".
 ويتطرق التقرير إلى أوضاع طلبة المدارس العرب في حيفا، فيقول إن "أكثريّة أطفال حيفا العرب تتعلم في مدارس خاصة... وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو الأوضاع المزرية للمدارس العربية التابعة للدولة في حيفا". والتمييز ضد الطلبة العرب يظهر في المخصصات التي ترصدها الدولة لهم، قياساً بما ترصده للطلبة اليهود: "المخصصات السنوية للطالب العربي في مدرسة (المتنبي الثانوية) في حيفا هي ٦٤٤٠ شيكلاً، في حين يخصص سنوياً لكل طالب يهودي في مدرسة (عبروني أ الثانوية) ١٣,٣٣٨ شيكلاً".
 وبينما يحتج سكان حيفا العرب على إهمالهم في مشاريع البلدية بصورة عامة، يدعي رئيس البلدية، متسنع، أن هذه الإدعاءات مبالغ فيها، ويفاخر بإقامة مدرسة ثانوية للعرب أطلق عليها اسم "شيزاف"، التي يناضل السكان العرب لتسميتها باسم عربي. كما أنه يفخر بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل حي وادي الصليب. أما النتائج التي أفضى إليها هذا المشروع، فيصفها التقرير كما يلي: "أنشأت البلدية مؤخراً بنى تحتية مياه وكهرباء ومجار. وعرضت بيوت الحي العربية القديمة للبيع. والمشترون المتحمسون هم، في الأغلب، من اليهود الأثرياء الشباب؛ إنهم ينتقلون للإقامة بحي مجدّد شرق أوسطي الطابع، حيث توجد جادة تحمل اسم دافيد بن - حروش، أحد قادة (الثورة)، لكن لا يكاد يوجد أثر للعائلات العربية الثرية التي كانت تعيش في الحي قبل سنة ١٩٤٨".
 في هذا الصدد يقول أمير مخول، عضو رابطة الاتجاه، التي تقدم الاستشارات للمنظمات العربية: "لم يعد في استطاعتك أن تتبين بيوت سليم، وصبحية، وأحمد، ورشاد، والآلاف الذي طردوا، لأن البولدوزرات جرفتها. حتى حجارة البناء أخذوها لاستخدامها في أحياء أخرى في حيفا".

يافا: مدينة الغريباء

يكرس الكاتبان الحلقة الثالثة من تقريرهما لمدينة يافا، ويستهلانها بوصف لـ "خيمة

عقب الصدمة، تواجه صعوبة في اكتشاف آليات كهذه داخلها. فالتركيبة الإشكالية لسكانها. أحياء معينة مؤلفة من سكان فقراء من العرب واليهود، ودمج مستحيل بين عرب معدمين ويهود أثرياء للغاية في أحياء أخرى. تسبب توترات اجتماعية شديدة تضخم الانقسام الوطني. هناك ما يزيد على ٦٣ في المئة من يهود يافا، ونحو ٨٧ في المئة من مسلميها، ينتمون إلى أسفل درجات السلم الاجتماعي. الاقتصادي؛ هناك ٤ في المئة من اليهود، وأقل من ١ في المئة من العرب، ينتمون إلى فئة الـ ٥ في المئة في أعلى السلم. إن سكان يافا العرب يشعرون، أكثر من غيرهم من العرب في أية مدينة مختلطة أخرى، بأنهم يتعرضون لـ (غزو واستعمار من قبل الليبراليين الأثرياء)."

ويضيف التقرير: "بالنسبة إلى العرب، فإن الشعور بأنهم مخدوعون ومضطهدون اختمر خلال أعوام من الهيمنة اليهودية القوية. قبل سنة ١٩٤٨، كانت يافا المركز الرئيسي لعرب فلسطين. ومن مجتمع كبير وراسخ. أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة. لم يبق سوى ٤٠٠٠ نسمة، هم أساساً فقراء المدينة. وفي سنة ١٩٥٠، ضُمت المدينة المهزومة إلى المدينة العبرية الأولى، وأصبحت تابعاً مهملاً لتل أبيب."

يصف المحامي نسيم شكر، وهو أحد زعماء المجتمع العربي في المدينة، وكان عضواً في المجلس البلدي لتل أبيب. يافا، هذا التطور بقوله: "لقد حولنا إلى أقلية هامشية في الإمكان تجاهل مصالحها." ويضيف قائلاً: "فقط في سنة ١٩٩٣، عندما نجح عرب يافا في إيصال ممثل عنهم إلى المجلس البلدي لتل أبيب. يافا، بدأت حكومة تل أبيب المحلية النظر إليهم بجد..."

ويصف البروفسور ماجد الحاج، الأستاذ في جامعة حيفا، السكان العرب في المدن المختلطة بـ "هامش الهامش". وفي شرح هذه المقولة يقول التقرير: "إنهم يعانون التمييز من قبل الحكومة الإسرائيلية، وأيضاً التمييز من قبل الحكم المحلي، مقارنةً بإخوتهم الذين يعيشون في بلدات عربية صرفة، حيث يكون الحكم المحلي عربياً أيضاً. وتمثيل عرب يافا في المؤسسات البلدية هزيل، أكثر منه في أية مدينة مختلطة أخرى..."، وهم

المصالحة" التي نصبت في إحدى الحداثك خلال تشرين الأول / أكتوبر، أسوة بعدة خيم أقيمت في مختلف أنحاء البلد بعد الصدمات، والتي أمها أناس كثيرون، منهم شخصيات عربية عامة، ومفكرون يهود، وتجار عرب، وسكان يافا اليهود الجدد، المنخرطون جداً في النقاش العام بشأن "التعايش". ثم يعرض الكاتبان مشهداً مناقضاً لخيمة أخرى أقيمت في زاوية من الحديقة نفسها، تعيش فيها، منذ نحو عامين، عائلة عربية خسرت بيتها في حي العجمي في صفقة عقارات أثرت عدداً من الشركات ورجال الأعمال اليهود، وتركت العائلة بلا مأوى.

إزاء هذا المشهد البائس لحي العجمي، الذي يعتبر من أفقر أحياء تل أبيب، يستعيد التقرير صورة ليافا قبل سنة ١٩٤٨:

"كانت يافا شيئاً آخر. كانت تسمى (عروس فلسطين) نظراً إلى جمالها وحياتها التجارية والثقافية النشيطة. ولا يكاد يبقى شيء من هذا كله."

يشير التقرير إلى أن التعايش الذي كان قائماً في يافا قبل الصدمات الأخيرة لم يعد قائماً؛ وكما في كل المدن المختلطة، حدث في يافا شيء ما خلال الأشهر الأخيرة."

"بعد ذلك اليوم بستة أسابيع، ما زالت يافا تبدو مصدومة. ما زال سكانها الـ ٢٢,٠٠٠ يهودي و١٨,٠٠٠ عربي يجدون صعوبة في التعايش مع الوضع الجديد. لم يكن رواد المطاعم وحدهم الذين هربوا، بل هرب أيضاً مشترو شقق المليون دولار، الذين يتراجعون الآن عن الصفقات. ويروي أليكس أنسكي، الذي يعمل مذيعاً في إذاعة الجيش، التي مقرها في يافا، أنه بات يصل من تل أبيب إلى عمله خلال خمس دقائق... [لأن] يافا أصبحت مدينة أشباح. هناك حالة جزع تخيم على يافا... يومان من الاضطرابات أديا إلى انهيار النسيج الذي تم بناؤه خلال خمسين عاماً."

ويعرض التقرير صورة للتركيبة الاجتماعية لمدينة يافا، مستبعداً إمكان عودة الحياة فيها إلى سابق عهدها: "في عكا، أدت الاضطرابات، على الفور، إلى تعميق الانقسام. ولدى حيفا آليات طبيعية تيسر نهوضاً أسرع من الأزمة. لكن يافا،

لعائلات من اللاجئين لو قوبلت بمخيم جباليا في غزة لبدأ قياساً بها حياً مزدهراً. ويصف أحد أبناء المدينة النشيطين على الصعيد العام، المهندس عارف محارب، الوضع فيها بقوله: "في اللد ما زالت الحرب مستمرة، لكنها الآن حرب السلطات المحلية ضد مواطنيها العرب."

يعيش عرب اللد في أحياء منعزلة عن الأحياء اليهودية. وفي بعض الأماكن، يفصل بين الأحياء العربية واليهودية جُدُر مرتفعة، ويطلب السكان اليهود بإقامة مزيد من الجُدُر: "... في اللد يجري بناء جُدُر وحواجز أخرى تفصل بين حي وآخر. والآن يطالب أيضاً [سكان] موشاف تسفي نير، الذي يقع في الجوار، بإقامة جدار. طوله كيلومتر وارتفاعه أربعة أمتار. لفصلهم عن حي برديس سنير العربي، المتاخم للموشاف."

ويعطي التقرير صورة بائسة للأوضاع الاجتماعية في المدينة: "اللد هي أكثر المدن المختلطة في إسرائيل إهمالاً وتخلفاً. جميع الأمراض التي تتميز بها المدن المختلطة. تجمع لفئات فقيرة من السكان، لاجئون، اغترب، إهمال، آثار باقية من صدمة ١٩٤٨، تمييز عنصري، جريمة ومخدرات. تفاقمت هنا واستفحلت بشدة في السنوات الأخيرة نظراً إلى غياب قيادة محلية." ويصف التقرير التركيبة الديموغرافية.

الاجتماعية للمدينة على النحو التالي: "يعيش في اللد نحو ٧٠,٠٠٠ نسمة، ٢٢ في المئة منهم عرب و ٢٠ في المئة مهاجرون جدد. وعلى غرار مدينة الرملة المجاورة، تشكل اللد محطة انتقال للسكان اليهود. (محطة قطار) على حد وصف السكان للظاهرة. اليهود الذين يصلون إليها وهم في أوضاع فقيرة ثم تتحسن أحوالهم يسارعون إلى مغادرتها إلى مواقع أفضل في المنطقة. الذين يبقون هم العرب، إذ ليس لهم مكان يذهبون إليه، بالإضافة إلى اليهود الذين لا يملكون ما يكفي من الإمكانيات لتحسين نوعية حياتهم."

ويضيف التقرير: "من مجموع ٣٠,٠٠٠ مواطن عربي، لم يبق في المدينة سوى ٥٦٤ بعد سنة ١٩٤٨. وقبل الحرب كانت اللد بلدة عربية تماماً..."

"اليوم تتألف الأكثرية الساحقة من سكان

يشكلون نحو ٢ في المئة من سكان حاضرة تل أبيب. يافا.

يعاني عرب يافا، بنوع خاص، جزاء التعليم والإسكان؛ ويقول التقرير: "ما يريده عرب يافا فعلاً هو حلول لمشكلتين ملحتين: التعليم والإسكان. وهاتان المشكلتان تشكلان قضية بالنسبة إلى العرب في المدن الإسرائيلية المختلطة كافة، لكنهما هنا حادثان بنوع خاص." ويضيف التقرير: "كان ثمة نقص في أماكن السكن في يافا منذ سنة ١٩٤٨: ٤٠ في المئة فقط من سكان يافا العرب يملكون المنازل التي يعيشون فيها، قياساً بـ ٧٠ في المئة من اليهود."

ويشير التقرير إلى أن الحكومة الإسرائيلية عرضت بعض الحلول السكنية لسكان يافا العرب، في إطار مشاريع معينة، إلا أن العرب ينظرون إليها بارتياح: "على الرغم من إدراج حي العجمي وحي ليف يافا [حي يهودي] في (مشروع التجديد) في سنة ١٩٨٧، فإنهما ما زالا يبدوان مهملين. وينظر الكثيرون من سكان يافا العرب إلى مشروع إعادة تأهيل الحيين على أنه يهدف إلى تحويلهما إلى مركز جذب لليهود." ويعبر المحامي نسيم شكر عن هذه النظرة بقوله: "إن عرب يافا يواجهون خطراً يهدد وجودهم. خطر طردهم بهدف تهويد المدينة."

ويختتم الكاتبان هذه الحلقة بالملاحظة التالية: "إذا كانت الأسابيع القليلة الماضية وضعت البلد بكامله، إذا جاز التعبير، على معقد طبيب نفساني، فإن العودة إلى السؤال الأساسي المتعلق بالوجود تبرز بنوع خاص في المدن المختلطة، بين اليهود والعرب على السواء."

اللد والرملة: جُدُر والمطالبية بالمزيد منها

تتناول الحلقة التالية من التقرير أوضاع مدينتي اللد والرملة. في البداية، يرسم الكاتبان الصورة التالية لمدينة اللد: "... في قلب إسرائيل تقع مدينة مختلطة يبدو أنها ما زالت جزءاً من منطقة حرب. وفي الواقع، هناك علامات من حرب ١٩٤٨ ما زالت ماثلة للعيان: بنايات مهدمة لم تجدد؛ أجزاء من هياكل أبنية لم يُعد بناؤها؛ أحياء

بقوله: "إنه مجتمع غير متجانس لم ينجح في بناء مجتمع مدني أو قيادة حقيقية"; اللد العربية هي "مزبلة البلد... التي ألقت الدولة فيها بالفئات ذات المشكلات الأعد من سكانها..."

إلى جانب ذلك، يضيف التقرير أن "المشكلات القائمة تفاقمت بتدفق نحو ١٥,٠٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفياتي سابقاً خلال السنوات القليلة الماضية، يعيش معظمهم في حي غانيه أفيب في شمال المدينة. وقد شكل المهاجرون، دائماً، (عناصر تهويد) في المدن المختلطة. في السابق، كان الذين يقومون بهذا الدور هم اليهود الشرقيون. يهود من الدول العربية. والآن تقوم به الفئات الأضعف من القادمين الجدد. إن عيوب هذا الاستخدام للمهاجرين تبرز كلها بوضوح في اللد." يروي التقرير، على لسان كلارا أورمان، أنها "لم تكن تعلم بوجود عرب في المدينة قبل أن تشتري شقتها، وما زالت لا تعرف شيئاً عن ماضي المدينة العربي." وما أن انتقلت إليها حتى وجدت نفسها في "غيتو محاط بالعرب". وهكذا "سرعان ما تحول الحلم بالسكن في ضاحية في وسط البلد إلى حلم ببيع الشقة والمغادرة. لكن حدث تطور مروع، إذ انخفضت أسعار الشقق في مشروع غانيه أفيب إلى الحضيض. الآن تبيع وكالات العقارات في الحي الشقق بأسعار أدنى ٤٠ في المئة من الأسعار التي اشترت بها، (بسبب العرب)." وتضيف أورمان: "من سيفكر في شراء شقة هنا؟ ربما العرب فقط. لكنك لا تستطيع البيع للعرب. إنه القانون."

ويعقب الكاتبان على ملاحظة أورمان هذه بقولهما: "في الواقع لا يوجد قانون كهذا، لكن توجد فقرة في العقد تجعل بيع أو تأجير الشقة مرهوناً بموافقة لجنة مصادقة يتألف أعضاؤها من موظفي الشركة وممثلين عن السكان. وهذه الفقرة تنص على أن الغاية هي المحافظة على طابع الحي ومستوى سكانه. وفي المحادثات مع المشترين اليهود، يقال لهم إنه يُحظر عليهم بيع الشقق لعرب أو ليهود إثيوبيين."

يتناول الكاتبان في الجزء الثاني من هذه الحلقة الوضع في مدينة الرملة، فيقولان إنه على الرغم من القرب الجغرافي للمدينتين والتشابه بين

اللد العرب من البدو الذين أُجّلوا عن النقب في الخمسينات والستينات. ويعيش هؤلاء في ثلاثة أحياء فقيرة. هركيفيت، وبرديس سنير، وهساح. وهي مخيمات لاجئين بكل معنى الكلمة."

ويتعرض التقرير لمشكلة تجارة المخدرات، المنتشرة أيضاً في مدن مختلطة أخرى، لكنها تتخذ أبعاداً خطيرة في اللد على الرغم من المحاولات التي يقوم بها السكان العرب لمكافحتها: "تجارة المخدرات في هذه الأحياء تجري بصورة مكشوفة ومنظمة. سيارات الأجرة والباصات الصغيرة تنقل المدمنين من وسط البلد كله إلى حي هركيفيت وحي برديس سنير الملائة شوارعهما بالحفر. يترجل الزبائن ويشتررون حقنة المخدر ويعودون إلى منازلهم. بحسب تقديرات الشرطة، يباع في برديس سنير وحده ١٢,٠٠٠ حقنة يومياً. في مطلع السنة الحالية [٢٠٠٠]، يئست لجنة سكان الحي أخيراً من تقاعس الشرطة وقررت مكافحة تجار المخدرات بنفسها. أوقف السكان سيارات الأجرة التي كانت تقل المدمنين عند مدخل الحي، وأجبروها على العودة من حيث أتت، متسببين، في بعض الحالات، بإيقاع أضرار بالسيارات التي رفض سائقوها الامتثال. بعد ذلك بأسبوعين، بلغت الشرطة السكان أن يتوقفوا عن أخذ زمام تطبيق القانون بأيديهم، بل اعتقلت أحدهم. ووعدت الشرطة بتطبيق القانون ضد تجار المخدرات. وكانت النتيجة فشل مبادرة السكان وعودة سوق المخدرات إلى الازدهار مجدداً." خلال فترة الانتفاضة الأولى، ١٩٨٧.

١٩٩٢، جلبت السلطات الإسرائيلية إلى مدينة اللد أعداداً من العملاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتضيف بذلك عنصراً جديداً إلى الفسيفساء الاجتماعية البائسة في الأحياء العربية: "خلال سنوات الانتفاضة، أضيف إلى سكان اللد البدو بضع مئات من عائلات المتعاملين مع إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ونظراً إلى ضعف الجالية العربية في المدينة وعدم تجانسها، لم تبد معارضة قوية لتدفق العملاء وعائلاتهم، وهو ما أسفر عن إعادة توطين عدد أكثر منهم في اللد قياساً بأية بلدة عربية أخرى في إسرائيل..."

ويصف المهندس عارف محارب مجتمع مدينة اللد

مجال الانتقال إلى مثل هذه الضواحي مغلق أمام العرب. ويخلص التقرير، في نهاية هذه الحلقة، إلى أنه "ليس لدى الكثيرين من الخبراء في هذا المجال شك في أن الاتجاه الرئيسي لكل خطط البناء في إسرائيل هو استثناء السكان العرب."

مخيمات في قلب إسرائيل

يكرس الكاتبان الحلقة الأخيرة لوضع خلاصات وملاحظات عامة توصلنا إليها من خلال إعداد هذا التقرير. وفي مقدمة هذه الحلقة، يشيران إلى مشروع "أوفيك" الحكومي الرامي إلى معالجة مشكلات إحدى عشرة مدينة تضم جوالي تعيش في أوضاع بائسة. ويشيران إلى أنه "خلافًا للمدن الجاري تحديد مشكلاتها، كانت المدن المختلطة، يوماً ما، مدناً عربية كبرى تعرضت للانهايار. لدى سكانها العرب ذاكرتهم التاريخية الخاصة بهم، لكن لا يوجد فيها سوى بقايا قليلة جداً مما كان، يوماً ما، مراكز تجارية وثقافية مزدهرة وحياة سياسية نابضة بالحياة."

"... المشروع كله قائم على استيعاب السكان العرب انطلاقاً من رغبة في تحسين وضع السكان عامة في تلك المدن. إنه لا يشير بالتحديد إلى الحاجات المدنية للسكان العرب.

"تشكل المدن المختلطة، أو بتعبير أكثر دقة المدن اليهودية التي تضم أقلية عربية، صورة مجازية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني برمته. ويعكس المجال المدني الذي يعيش فيه الشعبان، على المستوى التخطيطي والعملائي، رغبة يهودية في تهميش السكان العرب..."

وعلى الصعيد الثقافي، يستخلص التقرير أن "الثقافة العربية تلقى تعبيراً طفيفاً جداً عنها في المدن المختلطة كافة. لا يوجد في أي منها مركز ثقافي عربي، أو متحف، يوثق الحياة العربية. هناك، في أحسن الأحوال، مراكز اجتماعية، وحتى هذه لا تتم ملاءمتها دائماً مع حاجات السكان العرب الفقراء."

"في الرملة وحيفا، تتعلم أكثرية طلبة المدارس الابتدائية في مدارس خاصة، في غياب بنية تحتية ملائمة لمدارس تديرها الحكومة. والأزمة

المشكلات التي تواجهها كل منهما في الأساس، فإن الوضع في الرملة مختلف، إذ يتبنى رئيس البلدية، يوئيل لافي، "مقاربة منطقية تدمج بين إعادة تأهيل المدينة وإعادة تأهيل سكانها العرب؛ وقد تجاوزت القيادة المحلية العربية مع هذه المقاربة عن طريق الانخراط في هذا المجهود بشكل بناء."

يشير التقرير إلى أن "الفسيفساء البشرية للرملة معقدة للغاية. فبين سكانها البالغ عددهم ٦٦,٠٠٠ نسمة، هناك ٢٣ في المئة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، و١٣ في المئة مهاجرون من إثيوبيا، و١٨ في المئة عرب؛ ويشكل المسيحيون نحو ٤٥ في المئة من هؤلاء، وهي أعلى نسبة لهم في أي من المدن المختلطة."

ينوّه التقرير بـ "بعض المشاريع الجذرية التي نفذت في الرملة خلال السنوات الأخيرة، والتي صحت الإجحاف الزمن. فسكان حي الفقراء الشهير، جواريش، فركوا عيونهم غير مصدقين عندما شاهدوا طرقاتاً وأرصفة تبنى هناك، وشبكة مجار وأعمدة كهرباء، بعد عقود من الإهمال المطلق." في المقابل، لا تزال هناك "جُدُر من الحجارة تغلق حي جواريش، ذا المدخل الواحد.

وعلى الرغم من التحسن الكبير في البنية التحتية فما زال جواريش غير مستوعب تماماً في المدينة، ومعزولاً مادياً عن الأحياء اليهودية المتاخمة له." وكما في سائر المدن المختلطة، يلاقي السكان العرب صعوبات جمة في الانتقال إلى أماكن سكن جديدة. ففي الرملة، "هناك أيضاً طبقة وسطى لا بأس فيها من العرب، مؤلفة أساساً من عائلات مسيحية تركت البلدة القديمة، المعروفة بـ (غيتو الرملة)، وانتقلت إلى أحياء جديدة. وهذه العملية لم تتم من دون مشكلات. فالكثيرون من اليهود يستشيطنون غضباً عندما ينتقل عرب إلى شقق البناء التي يقيمون بها. ويحاول المقاولون، في معظمهم، بكل ما يملكونه من وسائل، منع العرب من شراء منازل في مشاريعهم السكنية..."

وتبرز في مدينة الرملة، بصورة ملحوظة، ظاهرة "هروب" السكان اليهود إلى ضواحي وبلدات جديدة في المنطقة، إذ "يبلغ معدل الهجرة السلبية لسكان الرملة اليهود ٩ في المئة سنوياً، لكن

يتعلق بالميزانيات والمزايا الأخرى".
 ويتحكم في التنمية في إسرائيل نظام يصفه
 البروفسور أورن يفتاحل بالنظام "الإثنوقراطي"،
 الذي يعرّفه بأنه نظام يساعد جماعة إثنو- قومية
 على التوسع في منطقة متعددة الإثنيات متنازع
 في شأنها. وهذا النظام يدعم الأهداف الإقليمية
 والاقتصادية والسياسية والثقافية للجماعة
 الإثنية المسيطرة. وفي هذا الصدد، يقول التقرير:
 "إن علامات الإثنوقراطية أوضح ما تكون في
 المدن المختلطة. إنها واضحة لا في قمع السكان
 العرب وتهميشهم فحسب، بل أيضاً في استخدام
 الحكومة للمهاجرين في هذه المدن أدوات للتهويد.
 في الخمسينات، كان المهاجرون من دول الشرق
 الأوسط هم الذين يُرسلون إلى المدن المختلطة
 والأحياء المتاخمة لها، ليشكلوا حاجزاً مادياً
 وجغرافياً بين المناطق السكنية العربية والمناطق
 التي تعيش فيها النخبة الحاكمة.
 ومنذ التسعينات، استُخدم المهاجرون من
 مجموعة الدول المستقلة على نحو مماثل. اليوم
 ثمة في جميع المدن المختلطة نسبة عالية جداً من
 المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفياتي
 سابقاً: معظمهم يعيش في مناطق قريبة جداً من
 الأحياء العربية، والأكثرية الساحقة منهم
 تنتمي إلى الشريحة الأضعف بين المهاجرين؛
 وهذا وضع يساعد أيضاً في المحافظة على
 التقسيم الطبقي." ■

بين المثقفين العرب شديدة بنوع خاص في المدن
 المختلطة: إنهم يأتون إليها بدافع توقعات طبيعية،
 لكن المدينة لا تقدم لهم فرص عمل ملائمة.
 والسكان العرب في المدن المختلطة أشد فقراً من
 سكان القرى. فأحياء، مثل العجمي في يافا (أفقر
 أحياء تل أبيب)، وهركيفيت في اللد، وجواريش في
 الرملة، تشبه مخيمات اللاجئين..."
 في ظل الإهمال الرسمي المتعمد، "كان من
 الطبيعي أن تدخل منظمات وطنية ودينية هذا
 الفراغ الثقافي. هناك قيادة شابة تتبلور بالتدريب
 في المدن المختلطة جميعها، تحاول تنمية
 مؤسسات اجتماعية مستقلة لتركيز الانتباه على
 التاريخ الخاص لكل مدينة، ولمحاولة تكوين
 صورة مجتمع مدني لجمهور مشنت ومهزوم يتألف
 في معظمه من اللاجئين. إنها تقوم بذلك من دون
 أية مساعدة من قبل منظمة / مظلة، ومن دون
 أية ميزانية تستحق الذكر، وبدعم جزئي فقط من
 الجمهور العربي في هذه المدن."
 وعلى صعيد التمثيل في السلطات المحلية،
 يضيف التقرير أنه "خلافاً للقرى العربية، فإن
 السلطات المحلية للمدن المختلطة يدير شؤونها
 أفراد يهود، وقدرة السكان العرب على التأثير فيها
 هامشية. وهم، على عكس إخوتهم العرب في القرى
 العربية، غير ممثلين في لجنة المتابعة العربية
 العليا، وبالتالي فهذه المنظمة / المظلة للعرب في
 إسرائيل غير قادرة على العمل لمصلحتهم فيما